



OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 2024-8-29

تاريخ القبول: 2024-10-8

رحلة الدلالة من التطور الذاتي إلى علم دلالة القرآن

جواد الفلاق⁽¹⁾jawadelfellak@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أهمية الدلالة (المعنى) في فهم النص القرآني، والكيفية التي تطورت بها دلالات الكلمات القرآنية عبر زمن التنزيل، وقد قسم هذا البحث الموسوم برحلة الدلالة من التطور الذاتي إلى علم دلالة القرآن، إلى ثلاثة مباحث: الأول في علم الدلالة، والثاني في التطور الدلالي وأسبابه ومظاهره، والثالث في التطور الدلالي وعلم دلالة القرآن، وقد اتبعت هذه الدراسة منهج الوصف والتحليل والنقد، معتمدة على الاستقراء في بناء الأحكام والنتائج التي توصلت إليها، وهي: أن العرب والمسلمين كان لهم وعي كبير بعلم الدلالة وقد طبقوه في مختلف علومهم، وأن الدلالة في القرآن الكريم عرفت تطورًا ملحوظًا في كثير من المفاهيم القرآنية.

الكلمات المفتاحية:

الدلالة، الدال، المدلول، التطور الدلالي، المعنى، السور المكية، السور المدنية.

(1) حاصل على شهادة الدكتوراه من مؤسسة دار الحديث الحسنية للدراسات العليا بالرباط – المغرب.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية. ص 12 - 45.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

OPEN ACCESS

Received: 2024-8-29

Accepted: 2024-10-8



The Journey of Semantics:

From Self-Development to the Science of Quranic Semantics

Jawad El-Fallaq⁽²⁾jawadelfellak@gmail.com

abstract:

This study explores the importance of semantics (meaning) in understanding the Qur'anic text, and how the connotations of Qur'anic words have developed over the time of revelation. This research is divided into three sections: the first is on semantics, the second is on semantic development, its causes and manifestations, and the third is on semantic development and the semantics of the Qur'an. This study followed the method of description, analysis and criticism, relying on induction in constructing the judgments and results it reached, which are: that the Arabs and Muslims had a great awareness of semantics and applied it in their various sciences and that semantics in the Holy Qur'an witnessed a noticeable development in many Qur'anic concepts.

Keywords:

Semantics, Signifier, Signified, Semantic Development, Meaning, Meccan Surahs, Medinan Surahs

(2) Earned a doctoral degree from the Dar Hadith Hassanya Institute for Advanced Studies, Rabat, Morocco.

Cite this article as: Jaouad, Al-Fellak, Semantics Journey: From Self-Development to the Semantics of the Quran, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 8, issue 4, 2024, 12 - 45.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

مقدمة

تُعد الدلالة أساس التواصل والتفاهم بين أفراد المجتمعات البشرية، لذلك فهي تمثل القلب النابض للغة، ويمثل التطور الدلالي ظاهرة لغوية طبيعية تتمثل في تغير معاني الكلمات مع مرور الزمن وتغير السياقات الاجتماعية والثقافية، وهذا التطور يؤثر بشكل كبير في فهم النصوص، خاصة النص القرآني-الذي يهمننا في هذا المقام-، لذلك رامت هذه الدراسة كشف مكانة الدلالة (المعنى) في التراث العربي الإسلامي، وتغيّت بيان علم الدلالة القرآني، وكشف التطور الدلالي وبيان أسبابه ومظاهره ومدى إعماله في فهم النص القرآني. تتمثل إشكالية هذه الدراسة في بيان مكانة الدلالة في بناء المعاني القرآنية وتطورها، وكيفية تأثير هذا التطور على فهمنا للنص القرآني، كما تسعى الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة من قبيل: ما أهمية الدلالة في العلوم العربية الإسلامية؟ وكيف تطورت دلالات الكلمات القرآنية عبر زمن التنزيل؟ وما العوامل التي أثرت في هذا التطور؟ وما الآثار المترتبة على هذا التطور في فهمنا للقرآن الكريم؟

أما أهداف هذه الدراسة فإنها تروم استكشاف أهمية الدلالة في فهم النص القرآني، مع تتبع تطور دلالات المفهومات القرآنية عبر زمن التنزيل. ولا شك أن المكتبة العربية الإسلامية غاصّة بالمصنفات اللغوية التي رامت دراسة ألفاظ القرآن الكريم بمختلف أوجهها، لكن ما يثير اهتمامنا هنا، هي تلك التي تناولت الدلالة وتطورها الدلالي داخل القرآن الكريم، وهي قليلة جدًّا؛ إذ إن أغلبها تتبع تطور دلالات الألفاظ من الاستعمال الجاهلي إلى الاستعمال القرآني. أما الدراسات العامة الجامعة التي درست معاني كلمات القرآن الكريم فهي كثيرة ومتنوعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: «تأويل مشكل القرآن» و«تأويل غريب القرآن» لابن قتيبة، و«جواهر القرآن» لأبي حامد الغزالي، و«الأشباه والنظائر» لمقاتل بن سليمان و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني،... فضلًا عن كتب التفسير وعلوم القرآن المختلفة التي تضم إشارات متفرقة عن دلالات ألفاظ القرآن الكريم.

ولعل أهم كتاب -في هذا الباب- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم الرازي (ت 122 هـ)، لكنه كما يوحي عنوانه ليس خاصًّا بألفاظ القرآن وحدها، وقد اعتمده كل من جاء بعده إلى أن ظهرت جهود حديثة مثل كتاب: التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم- دراسة دلالية مقارنة لعودة خليل أبو عودة، ومثله بحث بعنوان: «التطور الدلالي لألفاظ أركان الإسلام في

القرآن الكريم، لزينة قرفة، وقد اقتصر صاحبته على ألفاظ أركان الإسلام، وتطورها من الاستعمال الجاهلي إلى الاستعمال القرآني.

أما الفرضيات التي افترضها هذا المقال فهي: أن لغة العربية دورًا أساسًا في بناء المفاهيم القرآنية وتطورها، وأن التطور الدلالي ينشأ بفعل عوامل لغوية وسياقية وثقافية، وأن العرب كان لهم وعي كبير بأهمية الدلالة، وتأثيرها في فهم النصوص. وللتحقق من هذه الفرضيات والكشف عن منزلة الدلالة وأثرها، توصل البحث بمنهج وصفي وتحليلي واستقرائي لبناء أحكام أقرب إلى الحقيقة.

الدراسات السابقة

تزخر المكتبة العربية الإسلامية بالمصنفات في علم الدلالة، بيد أن الدراسات التي اهتمت بالتطور الدلالي قليلة جدًا، خاصة تلك التي عنيت بتطور المفاهيم داخل النسق القرآني، ولعل أهم كتاب -في هذا الباب- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم الرازي (ت 122 هـ)، لكنه كما يوحي عنوانه ليس خاصًا بألفاظ القرآن وحدها، وقد اعتمده كل من جاء بعده إلى أن ظهرت جهود حديثة مثل كتاب: التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم-دراسة دلالية مقارنة لعودة خليل أبو عودة، وقد تناول فيه بعض الألفاظ التي تطور مدلولها من الشعر الجاهلي إلى الاستعمال القرآني، ومثله بحث بعنوان: «التطور الدلالي لألفاظ أركان الإسلام في القرآن الكريم، لزينة قرفة، وقد اقتصر صاحبته على ألفاظ أركان الإسلام وتطورها من الاستعمال الجاهلي إلى الاستعمال القرآني. وقريب منها كتاب بعنوان «التغير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني» لمحمد بن علي الجيلاني الشتيوي، ويظهر من العنوان أنه يتناول تغير دلالة الألفاظ من خلال تطورها وأثر ذلك في فهم القرآن الكريم، لكن مقصوده الذي أظهره في الورقة الوصفية المرافقة للكتاب تُظهر خلاف ذلك، إذ يقول إن هذه الدراسة «تبحث في العلاقة بين الدال الذي هو الدليل الشرعي، والمدلول الذي هو الأحكام الشرعية المستفادة من هذا الدليل».

أما رائد الدراسات الدلالية توشيهيكو إيزوتسو اقتصر على دراسة المصطلحات دلاليًا دون النظر في تطورها، وذلك في كتابه «المفاهيم الأخلاقية الدينية في القرآن» و«الله والإنسان في القرآن. علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم» والملاحظة نفسها تهم بعض الكتابات مثل كتاب «مفهوم الجهاد في القرآن والحديث، دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي» لعبد الرحمن بوكيلي.

تقسيم البحث:

قسمت هذا البحث إلى مباحث ثلاثة: الأول في علم الدلالة، ويتناول ماهية الدلالة وتقسيماتها ومكانتها عند الأصوليين واللغويين والبلاغيين العرب، وتناول المبحث الثاني تعريف التطور الدلالي وبيان أسبابه ومظاهره، وتناول المبحث الثالث التطور الدلالي وعلم دلالة القرآن، من خلال علاقة التطور الدلالي بالدراسة المصطلحية، ومن خلال مكانته في علم التفسير أيضاً.

المبحث الأول: في علم الدلالة

يتناول هذا المبحث جملة من العناصر التي تدخل في علم الدلالة، من قبيل ماهية الدلالة وأنواعها ومكانتها في العلوم العربية والشرعية.

أ. ماهية الدلالة

يقول ابن فارس: «الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمانةٍ تتعلمها، والآخر اضطرابٌ في الشيء، فالأوّل قولهم: دلّلت فلاناً على الطريق. والدليل: الأمانة في الشيء. وهو يبيّن الدلالة والدلالة»⁽³⁾ وجاء في لسان العرب: «ودله على الشيء يدلّه دلا ودلالة فاندل: سدده إليه (...). والدليل ما يستدل به»⁽⁴⁾ «وأصل الدلالة مصدر كالكتابة والأمانة، والدال: من حصل منه ذلك، والدليل: في المبالغة، كعالم وعليم، وقادر وقدير، ثم يسمى الدال والدليل دلالة، كتسمية الشيء باسم مصدره»⁽⁵⁾ وعلى هذا فالدلالة تنحصر في معنى الهدي والإرشاد والتسديد.

وفي الاصطلاح عرّفَت الدلالة تعريفات كثيرة، نذكر منها ما يحصل به المراد. فقد عرفها الأصفهاني (ت502 هـ) بقوله: «اعلم أن دلالة اللفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سُمع أو تُخِيل لاحظت النفس معناه»⁽⁶⁾ وعرفها الزركشي (ت794 هـ) بقوله هي: «كون اللفظ بحيث إذا أُطلق فِيم منه المعنى مَنْ كان

(3) أبو الحسين، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح. عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، (1399 هـ - 1979 م) باب ددل.

(4) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر - الطبعة الأولى، باب ددل.

(5) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح. صفوان عدنان داودي، دمشق. بيروت، دار العلم الدار الشامية، (1412 هـ)، (ص.317).

(6) الأصفهاني، شمس الدين. بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) تح. علي جمعة. القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1. (1409 هـ - 2004 م). (1/120).

عالمًا بوضعه له»⁽⁷⁾ وعرفها الجرجاني (ت 816 هـ) بقوله: «كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر»⁽⁸⁾ «فالدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص»⁽⁹⁾. وموضوع علم الدلالة هو «دراسة المعنى، وقد بدأ البحث عن المعنى منذ أن حصل للإنسان وعي لغوي، حيث عُرف هذا العلم مع علماء الهنود واليونان»⁽¹⁰⁾.

ب. مكانة علم الدلالة في العلوم الإسلامية

اهتم العرب بعلم الدلالة بمختلف مشاربهم المعرفية وتوجهاتهم العلمية، وخاصة علماء اللغة وعلماء أصول الفقه. فقد عنوا بدراسة المعنى، ووضعوا قواعد وأصولاً لاستنباطه. ولم يكن هنالك فصل في هذا المجال بين البحث في طرق دلالة النص وبين البحث اللغوي، بل إن مباحث الدلالة عند اللغويين تأثرت بمباحث الأصوليين ومناهجهم في تععيد النص وفهمه⁽¹¹⁾، وتواتر استعمال مصطلح الدلالة في التعبير عن المعنى المستنبط من النصوص والألفاظ، وكان ذلك بالخصوص في كتب الأصوليين⁽¹²⁾.

تضمنت كتب الأصوليين - في مجملها - قسمًا خاصًا بمباحث الدلالة؛ حيث تناول أغلبهم مبحث العلاقة بين اللفظ والمعنى، والحقيقة والمجاز، والاشتراك، والترادف، والعام، والخاص، والمطلق والمقيد، وغير ذلك من المباحث التي تعد جزءًا أصيلًا في البحث الدلالي، ومن ذلك مثلًا: قول الغزالي (ت 520 هـ) في تقسيم دلالة اللفظ: «واللفظ إما أن يدل على الحكم بصيغته ومنظومه، أو بفحواه ومفهومه، أو بمعناه ومعقوله. وهو الاقتباس الذي يسمى قياسًا، فهذه ثلاثة فنون: المنظوم والمفهوم والمعقول»⁽¹³⁾ وكذلك الأمدي (ت 631 هـ) عندما تحدث عن شروط الاجتهاد جعل الإلمام بمباحث الدلالة

(7) الزركشي، بدر الدين، البحر المحيط في أصول الفقه، تح. محمد محمد تامر، بيروت، دار الكتب العلمية (1421 هـ - 2000 م) (416 / 1).

(8) الإسنوي، جمال الدي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول. بيروت، دار الكتب العلمية. (1999 م) (32 / 2).

(9) الجرجاني، علي بن محمد بن علي. التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي (1405 هـ). (ص. 104).

(10) ينظر: عبد الجليل منقور. علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب- (2001) (ص. 15).

(11) نفسه. (ص. 16).

(12) فايز الداية، علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، دمشق، دار الفكر ط. 2. (1996) (ص. 8).

(13) الغزالي، أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، تح. محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى، (1413 م) (180/1).

شروطاً أساساً يجب أن يتوفر في المجتهد، إذ لا بد له أن يكون قد حصل على ما «يعرف به أوضاع العرب، والجاري من عاداتهم في المخاطبات؛ بحيث يميز بين دلالات الألفاظ من المطابقة والتضمين والالتزام والمفرد والمركب والكلي منها والجزئي والحقيقة والمجاز والاشترك والترادف والتباين والنص والظاهر والعام والخاص والمطلق والمقيد والمنطوق والمفهوم والاقتضاء والإشارة والتنبيه والإيماء ونحو ذلك»⁽¹⁴⁾ وهكذا نجد أغلب الأصوليين يتناولون هذه المباحث تعريفاً وشرحاً وبياناً.

ولما كان القرآن الكريم بلسان عربي مبين، لزم أن يكون المفسر للقرآن ملماً بقواعد هذا اللسان، عالماً بأصوله، متمكناً من أساليبه. ولعل أهم هذه القواعد، تلك المتعلقة بمباحث الدلالة، حيث لا يخلو تفسير -حسب اطلاعي- من إعمال هذه المباحث، يقول ابن جزي (ت 741 هـ): «وما أحوج المفسر إلى معرفة النص والظاهر، والمجمل والمبين، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وفحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ودليل الخطاب، وشروط النسخ، ووجوه التعارض، وأسباب الخلاف، وغير ذلك من علم الأصول»⁽¹⁵⁾. وعند الحديث عن أسباب الاختلاف في التفسير ذكر ابن جزي اثني عشر سبباً، جُلها يدخل في مباحث الدلالة كالاشترك، واحتمال العموم والخصوص، واحتمال الإطلاق والتقييد، واحتمال الحقيقة أو المجاز، واحتمال الإضمار أو الاستقلال، واحتمال الكلمة الزائدة، واحتمال حمل الكلام على الترتيب وعلى التقديم والتأخير، واحتمال النسخ والإحكام.

ومن يؤلّ وجهه شطر التراث اللغوي العربي يجد كثيراً من الإشارات اللسانية، واللفظات الدلالية، عند ابن فارس، وابن جني والزمخشري والجاحظ والجرجاني وغيرهم كثير. فقد طرق الجاحظ -على سبيل المثال- هذا الباب في كتابيه البيان والتبيين والحيوان؛ إذ تناول جملة من القضايا، منها أصناف الدلالات التي حصرها في خمسة، وذلك بقوله: «وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة... ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بآئنة عن صورة صاحبها، وحيلة مخالفة لحيلة أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير»⁽¹⁶⁾ وكذلك فعل

(14) الأمدي، سيف الدين علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تح. بيروت، سيد الجميلي. دار الكتاب العربي - ط. 1، (1404) (170/4).

(15) ابن جزي، محمد، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبطه وصححه وخرج آياته. محمد سالم هاشم. بيروت. دار الكتب العلمية، (12/1).

(16) الجاحظ، أبو عثمان عمرو، البيان والتبيين، تح. فوزي عطوي، بيروت، دار صعب - ط. 1. (1968 م) (55/1).

الجرجاني في كتابيّه «أسرار البلاغة «و» دلائل الإعجاز» حيث تمثل نظرية النظم عنده سنم الجهد البلاغي في مبحث الدلالة.

أما الدراسات اللسانية الغربية المعاصرة فقد «أغفلت جهود الدلالين العرب القدامى، ولم تأتِ على ذكرهم في سلسلة تطور الاهتمام الدلالي القديم»⁽¹⁷⁾، ولما نضج مصطلح «السيمانتيك» عند الغربيين، وانتقل إلى الدلالين العرب، اختلفوا في تعيين المصطلح العربي الذي يقابله، فعبر بعضهم بمصطلح «الدلالة» وعبر بعضهم بمصطلح «المعنى» وعبر بعضهم بمصطلح «الرمز» إلى غير ذلك، بيد أن كثيرًا من الدارسين العرب آثروا إبقاء المصطلح الأصيل «الدلالة»، ويعلل فايز الداية سبب إبقائه على هذا المصطلح بالقول: «أما اختيارنا للمصطلح العربي المقابل فهو «الدلالة» ذلك أنه ينتشر في مصنفات عربية قديمة تتصل بمجالات تقرب من ماهية هذا العلم في صورته المعاصرة»⁽¹⁸⁾ ويبين سبب تخليه عن المصطلحات الأخرى فيقول: «لقد تركنا مصطلح (المعاني) لأنه عنوان قسم من الدراسات البلاغية التي تعنى بقيم التركيب اللغوي (...) وكذلك أثرتنا ترك مصطلح (المعنى) لأن فيه عمومًا من جهة، ومن جهة أخرى لا يعين على اشتقاقات فرعية نجدها في مادة (الدلالة) وأما مصطلح (الرموز) فهو علم خاص قائم بذاته»⁽¹⁹⁾.

ومن هنا يظهر الوعي العربي بعلم الدلالة دراسةً وفهمًا، لكن عندما بدأت عملية التنظير والتقييد لهذا العلم في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة، أغفل الجهد العربي أو كاد، ولو تفتن اللسانيون الغربيون -أو أرادوا التفتن- إلى الجهد الذي قدمه العرب في هذا المضمار «لكانت اللسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلها تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلا بعد أمد»⁽²⁰⁾، ولعل هذه الغفلة تعود إلى نزعات دينية ومؤثرات موضوعية ترجع إلى الغبش الذي كان يُلّف الجهد اللغوي العربي، إذ تتبوأ اللغة العربية بكل مباحثها مكانة تجعلها مجالًا للدرس عند الفقيه والأصولي والمفسر واللغوي والفيلسوف والمنطقي... وحاصل القول أن العلماء العرب على اختلاف توجهاتهم العلمية كانت لهم إسهامات قيمة في تبلور مصطلح الدلالة.

(17) فايز الداية، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، (ص. 9).

(18) المرجع السابق، (ص. 9).

(19) ينظر، المرجع السابق (ص. 9).

(20) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، (1986)، (ص. 23).

ج. أنواع الدلالة.

اختلفت أنواع الدلالات باختلاف العلوم والمناهج التي توصل بها كل دارس، وبحسب الوظيفة التي أرادها لها، فجاءت تقسيماتهم متباينة تبعاً لذلك؛ إذ منهم من قسمها إلى: الدلالة المعجمية، والدلالة الوظيفية، والدلالة السياقية، ومنهم من قسمها إلى الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية، في حين قسمها آخرون إلى الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة النحوية، والدلالة المعجمية أو الاجتماعية، وقد آثرت الوقوف على قسم واحد من هذه الأنواع لأنه ألصق بموضوع رحلة الدلالة وتطورها؛ وهو تقسيم الأصوليين؛ إذ قسموا الدلالة إلى:

دلالة لفظية ودلالة غير لفظية، وأما اللفظية فهي أنواع ثلاثة: عقلية وطبيعية ووضعية:

- الدلالة اللفظية العقلية، «كدلالة الأثر على المؤثر، مثل دلالة الدخان على النار»⁽²¹⁾. وعلى هذا فالدلالة العقلية هي التي يتوصل إليها عن طريق الاستنتاج العقلي، كدلالة الصوت على حياة صاحبه، حيث يدرك بالتلازم العقلي بين الموت وعدم الكلام.

- الدلالة اللفظية الطبيعية، و«هي التي يجد العقل بين الدالّ والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه، كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل»⁽²²⁾. أو «كدلالة لفظ الصُراخ على مصيبة نزلت بالصراخ»⁽²³⁾ وعلى هذا تكون الدلالة الطبيعية هي التي لا يوجد فيها ارتباط عقلي بين الدال والدلالة، إذ لا علاقة عقلية تجمع بين الحمرة والخجل أو بين الصراخ والمصيبة إلا ما كان من باب التعود والملاحظة المتكررة لنفس المعلول الناتج عن نفس العلة.

- الدلالة اللفظية الوضعية، ككون اللفظ متى أطلق فهم منه معناه، أو هي كون اللفظ بحالة ينشأ بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به»⁽²⁴⁾.

ولما كانت هذه الدلالة هي التي يتوقف عليها الفهم الجيد لدلالة الألفاظ، اعتنى بها علماء الأصول من حيث البيان والإيضاح والتقسيم، فقالوا: إنها أنواع ثلاثة: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام.

(21) السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج، تح. جماعة من العلماء، بيروت، دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى، (404هـ) (1/ 240).

(22) الفاخوري، عادل، علم الدلالة عند العرب - دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة - بيروت دار الطليعة ط. 1. (1985 م) (ص 42).

(23) الشنقيطي، محمد الأمين، مذكرة آداب البحث والمناظرة، القاهرة، مكتبة ابن تيمية. (ص 13).

(24) المظفر، محمد رضا، المنطق. ط. 1 دار التعارف للمطبوعات (2006). (ص 36).

أ. دلالة اللفظ بالمطابقة: وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له، مثل دلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجُدُر والسقف⁽²⁵⁾ وقد عبّر المناطقة عن دلالة المطابقة بأنّها ما تدلُّ على تمام المعنى، ولم يعبروا «بجميع» المعنى؛ لأن لفظ الجمع يشعر بالتركيب، فيلزم تخصيص المطابقة بالمركب، مع أنّها عامة في المركب والمفرد⁽²⁶⁾.

ب. دلالة اللفظ بالتضمن، هي دلالة اللفظ على جزء مُسمّاه، أو جزء المعنى الموضوع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق⁽²⁷⁾ وسميت بدلالة تضمينية؛ لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له، والإضافة في دلالة التضمن ودلالة الالتزام من إضافة المسبب إلى السبب. والعلاقة بين المطابقة والتضمنية: العموم والخصوص المطلق، فإذا وجدت التضمنية، وجدت المطابقة، دون العكس؛ لجواز أن يكون المعنى بسيطاً لا جُزء له.

ت. دلالة اللفظ بالزوم، وهي دلالة اللفظ على خارجٍ عن مُسمّاه، لازم له لزوماً ذهنياً؛ بحيث يلزم من فهم المعنى المطابق فهُم ذلك الخارج اللازم، كدلالة الأربعة على الزوجية⁽²⁸⁾.

نخلص إذن إلى أن الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم إلى أقسام ثلاثة كما سبقت الإشارة وهي: «المطابقة» و«التضمن» و«الالتزام» فالمطابقة: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له مثل دلالة «الإنسان» على معنى «الحيوان الناطق» فمعنى الإنسان ذو شقين: الحيوانية، والناطقية، والالتزام: هو دلالة اللفظ على شيء خارج عن حقيقة معنى اللفظ ولازم للفظ في الذهن، فكلما ذكر اللفظ تبادر إلى ذهن السامع شيء ملازم له. والتضمن هو دلالة اللفظ على جزء من معناه الذي وضع له، كما لو قلنا: بيت، وأردنا السقف أو الجدران فقط. والمقصود بالدلالة الوضعية هو أنها من جهة الوضع اللغوي، لا من جهة غيره، وذلك تمييزاً لها عن الدلالة اللفظية المنطقية الناتجة عن العقل، فالدلالة اللفظية الوضعية هي ما يفهمه المخاطب العالم باللغة من اللفظ متى استخدم ذلك اللفظ، وما يفهمه المخاطب من اللفظ لا بد أن يكون أحد الثلاثة؛ إما أن يكون معنى كاملاً يدل على المعنى بتمامه، أو معنى جزئياً يدل على جزء معناه، أو على معنى لازم خارج عن اللفظ.

ث. مكانة الدال والمدلول (اللفظ والمعنى) عند البلاغيين واللغويين العرب

(25) الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في المنطق، تج. أحمد شمس الدين، ط. 4. دار الكتب العلمية، بيروت، (1983م) (ص42).

(26) العطار، حسن بن محمد، حاشية العطار على شرح الخبيصي، بيروت. دار إحياء الكتب العربية، (ص50).

(27) ابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح، شرح الكوكب المنير المسعى بمختصر التحرير في أصول الفقه، تج: محمد الزحيلي، نزيه حماد، ط. 3. (دار إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة) (1991م) (1/126).

(28) الشنقيطي، محمد الأمين، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (ص14).

1- مكانتهما عند البلاغيين:

أدرك العلماء العرب قوة الترابط بين اللفظ والمعنى، وأهميته في مختلف المجالات الفكرية التي أثرت التراث العربي الإسلامي وأدركوا قيمة المعنى في التعبير، ومكانة الألفاظ حين يضم بعضها إلى بعض، لتشكل وحدة متكاملة، كما يقول العتابي «الألفاظ أجساد والمعاني أرواح، وإنما تراها بعيون القلوب، فإذا قدّمت منها مؤخرًا، أو أخرت منها مقدمًا، أفسدت الصورة وغيّرت المعنى، كما لو حول رأس إلى موضع يد، أو يد إلى موضع رجل، ولتحولت الخلقة وتغيّرت الحلية»⁽²⁹⁾ وقد اختلف البلاغيون العرب في مكنن أهم مقومات الخطاب أو العمل الأدبي، فمنهم من قلل من شأن اللفظ، ومنهم من أعلاه، ومنهم من سوى بين اللفظ والمعنى.

فمن الذين عرفوا بالاحتفاء بالمعنى وإعلائه أبو عمرو الشيباني والأمدي وأبو تمام والمنتبي والجرجاني وابن الرومي وابن الأثير، وهؤلاء لم يسقطوا شأن الألفاظ في الكلام، ولكنهم يؤخرون مرتبتها وتأثيرها، ويوزنونها في الأهمية منزلة تالية للمعنى، وقد بنّوا رأيهم على أن المعاني هي ضالة الناس وغايتهم، وأنهم يتكلمون للدلالة عليها ويلبسونها الألفاظ للإبانة عنها، فما الألفاظ إلا وسيلة لتلك الغاية⁽³⁰⁾ وعلى النقيض من هؤلاء نجد من يناصرون الألفاظ ويشيدون بها؛ إذ يجب عندهم أن تستوفي الجمل المقومات الفنية ليكون الكلام نافذًا والقول بديعًا، ونجد الجاحظ (ت 255هـ) في طليعة النقاد الذين احتفوا بالألفاظ، وردوا على من يقدم المعاني، فقال: «والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجبي والعربي، والبدوي والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع، وجودة السبك، فأما الشعر صياغة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير»⁽³¹⁾.

لكن هذا الكلام لا أظنه ازدراءً للمعاني وتنقيصًا منها، بل لعل الجاحظ يميل إلى المشاكلة بين اللفظ والمعنى، ويُستشف ذلك من شواهد كثيرة منها، قوله: «لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق

(29) العسكري، أبو هلال، الصناعتين في الكتابة والشعر: تح. مفيد قميحة، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى. (1401هـ/1981م) (ص.107).

(30) محمد الطاهر درويش. في النقد الأدبي عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري. مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، (1979م) (ص 191).

(31) أبو الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان. عبد السلام محمد هارون. لبنان/ بيروت، دار الجيل، (1416هـ- 1996م) (131/3).

معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك»⁽³²⁾. ونقل عن بشر بن المعتمر نصًّا بليغًا حدد فيه أوصاف اللفظ والمعنى ووجه الأديب والخطيب إلى مقومات البلاغة، فقال: «وإياك والتوعر، فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ويشين ألفاظك، ومن أراد معنى كريمًا فليلتمس لفظًا كريمًا، فإن حق المعنى الشريف للفظ الشريف، فكن في ثلاث منازل، فإن أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيقيًا عذبًا وفخمًا سهلًا، ويكون معنك ظاهرًا مكشوفًا، وقريبًا معروفًا»⁽³³⁾.

وهكذا حددت صحيفة بشر بن المعتمر⁽³⁴⁾ جملة من الأوصاف والشروط التي يجب أن تتوفر في اللفظ والمعنى لكي يعتليا شأواً الفصاحة والبلاغة، فلا يكون الكلام فصيحًا والقول بليغًا إلا إذا جمع بين عذوبة المعنى وشرف الدلالة وجزالة اللفظ وفخامته وسهولته، وحسن الموازنة والمشاكلة بين اللفظ والمعنى، وللجاحظ أقوال متعددة تتردد بين ترجيح اللفظ تارة وترجيح المعنى تارة أخرى، والذي يستشف من خلاصة أقواله أنه ينظر إليهما متحدين متكاملين.

ويرى الباحثون في اللسانيات العربية القديمة أن البواكير الأولى للبحث في قضية اللفظ والمعنى كانت بفضل الجاحظ (ت255هـ) ويظهر ذلك من خلال رأيه في أقسام البيان عامة، وملاحظاته المتعلقة بالظاهرة اللغوية التي تقدر أن الكلام هو المظهر العملي لوجود اللغة المجرد⁽³⁵⁾ أي: أن الكلام ما هو إلا الجانب التطبيقي للغة المجردة التي يمتلكها الإنسان. وقد ذهب ابن قتيبة (ت276) مذهب السبك الجيد بين اللفظ والمعنى، رغم أنه ميز بين أربعة أضرب من الشعر انطلاقًا من مكانة اللفظ والمعنى: ضربٌ حسن لفظه ومعناه، وضربٌ حسن لفظه هزيل معناه، وضربٌ جاد معناه قاصرة ألفاظه عنه، وضربٌ تأخر معناه وتأخر لفظه⁽³⁶⁾.

والأمر ذاته نجده عند قدامة بن جعفر (ت337) حيث ذهب إلى ما سماه بالمساواة: ومعناه «أن

(32) الجاحظ، أبو عثمان. البيان والتبيين. تخ. فوزي عطوي بيروت. دار صعب (ط.1، 1968م) (ص.135).

(33) المرجع السابق، (ص.86).

(34) بشر بن المعتمر. العلامة، أبو سهل الكوفي، ثم البغدادي، شيخ المعتزلة، له كتاب «تأويل المتشابه» وكتاب «الرد على الجهال» وكتاب «العدل» مات سنة عشر ومئتين. ينظر شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تخ. شعيب الرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (د ت) (55/2).

(35) الأخضر جمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، دمشق، منشورات كتاب اتحاد الكتاب العرب، (2001) (ص.39).

(36) الدينوري، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، القاهرة، دار الحديث، (1423هـ) (ص.65 وما بعدها).

يكون اللفظ مساوياً للمعنى، حتى لا يزيد عليه ولا ينقص»⁽³⁷⁾ فيكون اللفظ قالباً للمعنى. أما عبد القاهر الجرجاني، (ت 471 هـ) فقد لمع نجمه في هذا المجال، وذلك لكونه تأخر زمنياً عن الرواد الأوائل فاطلع على ما أنتجوه من آراء نقدية، فأفاد من خبرتهم وتجاوزهم إلى تشييد مدرسة خاصة متفردة في النقد، من خلال ما اشتهر به من ربط بين علاقة اللفظ والمعنى بالإعجاز القرآني، فيما سُمي بنظرية النظم؛ هذه النظرية التي مثلت خلاصة ما وصل إليه نضج قضية اللفظ والمعنى، وقد أنكر عبد القاهر الجرجاني أن يكون اللفظ وحده هو مناط الفصاحة لإيمانه بأن فصاحة اللفظ عائدة إلى المعنى، فلا فصاحة للفظ إلا بضم الكلام بعضه إلى بعض على نحو متناسق، فاللفظ يكون فصيحاً في موضع وغير ذلك في موضع آخر، ولو كان اللفظ فصيحاً دون معناه «لكان ينبغي إذا قلنا في اللفظة إنها فصيحة، أن تكون تلك الفصاحة واجبة لها في كل حال»⁽³⁸⁾. ويبيّن أن عبد القاهر الجرجاني ربط الفصاحة بالنظم والتأليف، ولا مزية عنده للفظ وحده قبل أن ينتظم داخل الجملة، فالنظم «عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلام لا في ألفاظها، وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة، فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضروب من النقش والوشي»⁽³⁹⁾.

وهكذا صاغ الجرجاني فلسفته البلاغية التي رامت الربط بين اللفظ والمعنى من سكهما في قالب أسلوبى يكون هو مظهر البلاغة ومناطق قيمتها الجمالية.

وذهب حازم القرطاجني (684 هـ) إلى أن فصاحة الكلام تكمن في التناسب بين اللفظ والمعنى، فقال: «واعلم أن النسب الفاتحة إذا وقعت بين هذه المعاني المتطالبة بأنفسها على الصورة المختارة... كان ذلك من أحسن ما يقع في الشعر»⁽⁴⁰⁾ فالقرطاجني يرى أن ذلاقة الشعر وفصاحة وذراية الكلام تكمن في التناسب بين اللفظ والمعنى.

2- اللفظ والمعنى عند اللغويين

أسهم اللغويون أيضاً في دراسة اللفظ والمعنى من خلال وضع معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني، ودراسة العلاقة بينهما، ولعل أهم هؤلاء الكسائي (189 هـ) والأصمعي (216 هـ) وابن الأنباري (328 هـ)

(37) قدامة بن جعفر، نقد الشعر. قسطنطينية مطبعة الجوائب، (الطبعة: الأولى، 1302 هـ)، (ص 55).

(38) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز. تح. محمود محمد شاكر، القاهرة. مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية. (1410 هـ/1989 م) (ص. 401).

(39) المرجع السابق، (ص. 359).

(40) القرطاجني، حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح. محمد الحبيب بن الخوجة، (دم. د.ت). (ص. 44-45).

ومن جاء بعدهم من الأعلام، مثل ابن جني (392 هـ) الذي وضع في كتابه «الخصائص» فصلين لدراسة علاقة اللفظ والمعنى هما «باب في تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني» و«باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني». وعن هذه العلاقة الرابطة بين اللفظ والمعنى يقول في باب آخر سماه (في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) «اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك، وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها»⁽⁴¹⁾ وتنوع علاقات اللفظ بالمعنى عند اللغويين؛ فقد يكون للفظ معنى واحد لا يحتمل غيره، وقد يكون للفظ الواحد معاني متعددة، وقد يكون للمعنى الواحد ألفاظ متعددة، وقد أشار ابن فارس إلى هذا الملحظ، فقال: «ويسمى الشيطان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام كرجل وفرس، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو عين الماء وعين المال وعين السحاب، ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام... ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، سموا الجون للأسود والجون للأبيض»⁽⁴²⁾.

يبين ابن فارس أن علاقة اللفظ بالمعنى لها أربعة مظاهر: أولها اللفظ الواحد له معنى واحد، وثانيها اللفظ الواحد الدال على معاني متعددة، وهو ما يسمى بالاشتراك اللفظي، وثالثها ألفاظ متعددة لها دلالة واحدة، وهو ما يسمى بالترادف، ورابعها اللفظ الواحد الدال على معنيين متناقضين، وهو ما يسمى بالتضاد. وقد اختلف علماء اللغة اختلافاً بيّناً في وقوع هذه الظواهر اللغوية، فأنكرت طائفة منهم وجود الترادف، وأنكرت طائفة أخرى وجود الاشتراك اللفظي إلى غير ذلك من الخلافات التي لا مجال للحديث عنها.

المبحث الثاني: التطور الدلالي، الأسباب والمظاهر

تكاد تنحصر عوامل التغير الدلالي في مجموعات ثلاث: لغوية وتاريخية واجتماعية، وجدير بالذكر أن هذه العوامل يوجد بينها من التداخل والتشابك ما يجعلها مستعصية على عملية التصنيف، إذ

(41) ابن جني، عثمان، الخصائص. تح. محمد علي النجار، بيروت لبنان. دار الكتاب العربي (1/215).

(42) ابن فارس، أبو الحسين، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تح. أحمد حسن يسبح، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى. (1418هـ/1997م) (ص. 116-117).

السبب الواحد قد يكون متعدد الأوجه؛ يتجاوزه ما هو لغوي وما هو تاريخي وما هو اجتماعي في الآن ذاته، لكن قبل الحديث عن الأسباب والمظاهر، نقف أولاً من مفهوم التطور الدلالي.

1- مفهوم التطور الدلالي

إذا رجعنا إلى جذر الفعل «ط ور» نجد ابن منظور يقول: «الطور، التارة، يقال: طور بعد طور؛ أي تارة بعد تارة، وجمع الطور أطوار، والناس أطوار، أي: أخياف على حالات شتى، والطور: الحال، وجمع أطوار، والأطوار الحالات المختلفة والتارات والحدود، واحدها طور والطور الحد بين الشئين»⁽⁴³⁾ فالتطور لغة: ما عاكس الجمود والسكون، وقد أطلت البحث في المعاجم العربية، فلم أعثر على الفعل الرباعي «طَوَّر» في مادة (طور) ويبين من كلام ابن منظور أن هذا الفعل أخذ من الاسم (الطور) الذي يعني التارة، يقال: «وعدا طوره: أي جاوز حده، وفي القرآن الكريم: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ (نوح:14) بمعنى مراحل متدرجة من النطفة إلى العلقة فالمضغة... وقد أطلق لفظ «التطور» على هذه الحالة؛ لأنه انتقل بالكلمة من طور إلى طور»⁽⁴⁴⁾.

وفي لسان العرب نقراً أيضاً: «وَدَلَّه عَلَى الشَّيْءِ يَدُلُّهُ دَلًّا وَدَلَالَةً فَانْدَلَّ: سَدَّه إِلَيْهِ... وَالدَّلِيلُ: مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ، وَالدَّلِيلُ: الدَّالُّ، وَقَدْ دَلَّه عَلَى الطَّرِيقِ يَدُلُّهُ دَلَالَةً وَدِلَالَةً وَدُلُولَةً وَالفَتْحُ أَعْلَى، وَالدَّلِيلُ وَالدَّلِيلِيُّ: الَّذِي يَدُلُّكَ»⁽⁴⁵⁾. وفي القاموس المحيط: «وَدَلَّه عَلَيْهِ دَلَالَةً فَانْدَلَّ: سَدَّه إِلَيْهِ. وَالدَّلِيلِيُّ كَجَلِيلِيٍّ: الدَّلَالَةُ أَوْ عِلْمُ الدَّلِيلِ بِهَا وَرُسُوخُهُ»⁽⁴⁶⁾ ويظهر أن المعنى المحوري الذي تدور عليه مادة «دل ل» هو الإرشاد والتسديد والهداية إلى المراد بأمانة لفظية أو غير لفظية.

وذكر التهانوي (ت 1158 هـ) أن الدلالة في مصطلح أهل الميزان (المنطق) والأصول والعربية والمناظرة هي «أن يكون الشئ بحالة يلزم من العلم بها العلم بشئ آخر»⁽⁴⁷⁾. وحدها الشريف الجرجاني بقوله: «هي كون الشئ بحال يلزم من العلم به العلم بشئ آخر، والشئ الأول هو الدال والثاني هو

(43) ابن منظور، لسان العرب. باب «طور».

(44) ينظر: محمد المبارك. فقه اللغة وخصائص العربية، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد. بيروت. دار الفكر. ط. 5. (1972م) (ص. 207).

(45) ابن منظور، لسان العرب. (دل) وما بعدها.

(46) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة. بيروت ط: 6 - (1998م). باب دلل.

(47) التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. كشاف تج. رفیق العجم وآخرون. مكتبة لبنان ناشرون. ط: 1 (1996). (787 / 1).

المدلول»⁽⁴⁸⁾.

وانطلاقاً من هذه التعريفات يمكن أن نقول إن الدلالة هي مضمون الرسالة التي تنطوي عليها ألفاظ المتكلم وأماراته المفهومة للمتلقي.

أما مفهوم هذا التركيب الإسنادي «التطور الدلالي» فقد نال جملة من التعريفات -وهي في معظمها- لا تخرج عن كونه «تغيراً يطرأ على المفردات والتراكيب، وهذا التغير يكون تدريجياً، يؤدي إلى حدوث دلالات جديدة وخلع القديمة»⁽⁴⁹⁾. فالتطور الدلالي في معناه الواسع هو كل تغير يطرأ على الألفاظ سواءً في أصواتها، أو دلالتها، أو هو ما يطرأ على الكلمة من تغير بحسب القوانين التي ترصد حركة الألفاظ، والدلالات في الزمان المتتابع بين العصور⁽⁵⁰⁾ وبناءً على هذه التعريفات يظهر أن التطور الدلالي هو تعاقب جملة من المعاني على الكلمات نتيجة لظروف داخلية في متن اللغة أو خارجية، يملها التغير الاجتماعي والتلاحق الثقافي والمكنون النفسي للجماعة التي تتكلم هذه اللغة أو تلك.

وهكذا يكون مفهوم التطور الدلالي، هو مطلق التغير الذي يطرأ على المفردة، سواء أكانت الدلالة المتطورة جديدة أم كانت قريبة من الدلالة السابقة، وسواء بقيت القديمة مستعملة أم اندرست. أما التطور الذاتي للألفاظ فأقصد به تطورها خارج النسق القرآني، ولا أعني أنها تتطور ذاتياً من غير أسباب موجبة لذلك التطور، وأما علم دلالة القرآن -بتعبير إيزوتسو- فإن معناه تحول دلالة الألفاظ من المعنى العربي المتداول إلى المعنى القرآني الخاص، ومثال ذلك ألفاظ مثل الصلاة والزكاة والجهاد والكفر والفسق... فكل هذه الكلمات تطور بعضها مرة واحدة إما داخل القرآن أو خارجه، وتطور بعضها الآخر مرتين أولها خارج النسق القرآني وثانها داخله.

2- أسباب التطور الدلالي

ولما كان المعنى هو علاقة متبادلة بين اللفظ ودلالته كان لا بد أن يقع التطور في المعنى كلما وجد تطور في هذه العلاقة الأساسية، ويحصر أولمان أوجه التطور في صورتين اثنتين؛ وهما: «أن يضاف مدلول جديد إلى مدلول قديم، أو كلمة جديدة إلى مدلول قديم»⁽⁵¹⁾، فما دام اللفظ هو صورة المعنى،

(48) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات. تح. محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة..(د.ت) (ص. 91).

(49) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط.5. 1984م. (ص. 123).

(50) فايز الداية. علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. دمشق، دار الفكر (1996م) (ص. 22).

(51) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، (ص. 152).

والمعنى هو روح اللفظ، فأى تغيير في صورة اللفظ ينتج عنه تطور في روح الدلالة، وهذا التطور ينتج عن عدة أسباب، هذه أهمها:

أ. كثرة الاستعمال.

لما كان الإنسان غير مكتفٍ بذاته عن غيره، كان أحوج ما يكون إلى التبادل، وأول ما يتبادله الإنسان -ضمن الجماعة التي يحيى فيها- اللغة، بوصفها وعاءً للفكر ومطية للتواصل وقناة لنقل الأفكار والمشاعر، وداخل هذه القناة ألفاظ يكثر جريانها على الألسن، ويشاع حملها على معانٍ تكتسب شرعيتها بكثرة التداول، وألفاظ ينكمش مدلولها وينحصر بقلة الاستعمال، «فمرحلة الاستعمال التي تكون بعد الوضع وقبل الحمل، هي التي يقع فيها التغيير الدلالي، وبناءً على ذلك يكون الاستعمال هو السبب الأساسي في جميع التغييرات الدلالية»⁽⁵²⁾. إذ تندرج تحته أسباب فرعية كثيرة، فالتحولات التي يعرفها العمران البشري في دينه وفكره واجتماعه واقتصاده غالبًا ما تؤدي إلى استعمال ألفاظ مخصوصة وحملها على معانٍ مخصوصة، يصير مدلولها بكثرة التداول أقرب إلى الذهن وأرجح قياسًا إلى غيره من المعاني، سواء مع بقاءها الجزئي أو اندراسها الكلي.

وقد وضع القرافي (ت684 هـ) هذا المستوى من التغيير الدلالي الذي يتحول فيه الاستعمال إلى وضع بقوله: «غلبة استعمال اللفظ في المعنى حتى يصير أشهر من غيره، وهذا هو وضع الحقائق الشرعية والعرفية، فإن حملة الشريعة لم يجتمعوا في موضع واحد أو زمان واحد، وقالوا: نتفق على تسمية النقص، والقلب، والعكس، وغير ذلك من أسماء العبادات كما اتفقوا على تسمية الاعتكاف للبهت الخاص، والموالة والترتيب للصفيتين الخاصتين في الطهارة، وكذلك لم يجتمع أهل العرف على جعل اللفظ للدابة بإزاء الحمار أو غيره، بل كثر الاستعمال في هذه المعاني وهجر غيره حتى صار لا يفهم إلا هي، فهذا هو الوضع فيها»⁽⁵³⁾.

(52) الجيلاني، محمد بن علي، التغيير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني. بيروت، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1. (2011م) (ص.61).

(53) القرافي، شهاب الدين. نفائس الأصول في شرح المحصول، تج. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1. 1416 هـ. (2/587) 0

ب. العوامل الثقافية (الدينية) والاجتماعية والنفسية

لما كانت اللغة هي المكون الأول للهوية والموروث الثقافي الأهم الذي به يعبر الأفراد والمجتمعات عن ذواتهم، كانت أهم رافد من روافد التغيير الذي أنتج بُنى تعبيرية جديدة في ضوء ما استجد من تحولات في المجتمع العربي بعد البعثة النبوية الشريفة، سواء من حيث الحمولة الدلالية التي جاء بها الدين الجديد، أو من حيث التمدن الذي عرفته الحواضر العربية يومئذ.

ولئن كانت أسباب التغيير الدلالي تكاد تنحصر في دوائر ثلاث: لغوية وتاريخية واجتماعية، فإن الدين -الإسلامي- يمكنه احتواء هذه الثلاثة مجتمعة، فظاهرة الوحي تمثل نسقاً لغوياً جديداً كما تمثل منعطفاً تاريخياً ملهماً في تاريخ الأمة، وبذلك تعبر عن واقع اجتماعي جديد، ونسق لغوي وتفكيري جديدين.

يجد المتأمل في اللغة العربية غير قليل من الأمثلة الشاهدة على هذا الوجه من التطور الدلالي الذي تنتقل فيه الدلالة من الحسي إلى المعنوي، ومن ذلك معنى الشرف، فقد كانت اللفظة في الأصل تطلق على المرتفع من الأرض، ومنه قول العرب: «حلوا مشارف الأرض» أي: أعاليها ثم نقلت اللفظة إلى معنى مجرد، فقالوا: فلان شريف أي عالي المنزلة⁽⁵⁴⁾.

ت. الحاجة إلى الدلالة

إن حاجة الناس إلى التواصل الدائم السلس تحتم عليهم ابتكار أساليب تواصلية تستجيب لحاجاتهم، ولما كانت اللغة أهم هذه الوسائل كان من الضروري إخضاعها إلى التطور والتغيير والتمدد في معانيها ودلالاتها لاحتواء المستجدات التي أنتجها العمران البشري في سيرورته التطورية؛ فكثرة الصنائع والفنون والعلوم التي استحدثت احتاجت إلى اصطلاحات خاصة تميز بعضها عن بعض، فضلاً عن كون هذه الصنائع والفنون قد جلبت معها جملة من الأشياء الجديدة على المجتمع وعلى اللغة أيضاً. ولما كانت هذه الاختراعات الجديدة تحتاج إلى مسميات تناسبها، كانت اللغة مطالبة بتطوير ألفاظها ودلالاتها، وفي هذه الحالة تلجأ اللغة إما إلى اشتقاق كلمات جديدة من معانٍ قديمة، أو إلى استدعاء ألفاظ قديمة تحمّلها حمولات دلالية جديدة، وعندما تشيع هذه المعاني القديمة على مدلولات جديدة، يؤدي ذلك إلى نسيان المعاني الأصيلة، وتصير الدلالات الجديدة هي المتبادرة إلى الذهن عند الإطلاق.

(54) الزمخشري، جار الله. أساس البلاغة. تج. محمد باسل عيون السود. بيروت - دار الكتب العلمية (1/503).

ونجد في لغتنا العربية كثيرًا من المعاني التي شاعت بفضل التطور التقني والتكنولوجي. ومن الأمثلة الشاهدة على ذلك؛ لفظ «السيارة» فقد يتساءل الطفل الصغير وهو يقرأ في سورة يوسف قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ (يوسف:19) هل المقصود بالسيارة العربية التي نركبها اليوم؟

3- مظاهر التطور الدلالي

من يتأمل أسباب ومظاهر التطور الدلالي يلحظ تداخلًا كبيرًا بين الأسباب فيما بينها، كما يلحظ امتزاج الأسباب بالمظاهر عند كثير من الدارسين؛ فما يسميه أحدهم سببًا يجعله الآخر مظهرًا، ويمكن أن أحصر مظاهر التطور الدلالي في الآتي؛ توسيع المعنى، وهو التعميم، وتضييق المعنى وهو التخصيص وانتقال المعنى، وسمو المعنى وانحطاطه.

أ. تخصيص الدلالة

إن التطور الدلالي الذي أرمي إليه في هذا المبحث هو ذلك التغيير الذي يطرأ على مفهوم اللفظ أي المسميات التي يطلق عليها اللفظ، ذلك أن اللفظ تكون له دلالة واسعة في أصله الوضعي، لكن لأسباب متعددة ينحو مدلوله نحو الضيق حتى يشتهر اقتصره على معنى مخصوص، فيصير المعنى العام الذي كان عند الوضع الأول إما نادر الاستعمال أو منعدمه، وعلى هذا الأساس يكون تخصيص الدلالة هو: «قصر اللفظ العام على بعض أفراده وتضييق شموله»⁽⁵⁵⁾ والأمثلة على ذلك كثيرة في كل اللغات أعجمية وعربية.

وأمثلة هذا النوع من التطور الدلالي في القرآن الكريم كثيرة، فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق والإسلام والفسق والصلاة والزكاة والركوع والسجود وغير ذلك من الألفاظ التي خصص الإسلام معناها وقصرها على دلالات خاصة.

ب. تعميم الدلالة

إن دلالة الألفاظ كما أنها قابلة للتضييق والاختزال، قابلة للتعميم والتوسعة. فالتعميم الدلالي هو «توسيع معنى اللفظ ومفهومه ونقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعم وأشمل»⁽⁵⁶⁾. أي: أن

(55) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.7. (1981م) (ص 219).

(56) المرجع السابق. (ص. 218).

اللفظ يكون خاصًا بمدلول جزئي معين، ثم يعمم وتتوسع دلالاته ليشمل جملة أفراد تصبح مشتركة في دلالة اللفظ الواحد، ويعتبره اللغويون القدامى ضربًا من ضروب القياس في اللغة حيث تقاس على أصول الأسماء مسميات أخرى تلحق بها⁽⁵⁷⁾.

ج. انتقال الدلالة

كما أن الدلالة تتسع وتضيق، فإنها تنتقل أيضًا. ومعنى ذلك أن اللفظ ينتقل من معناه الأصلي إلى معنى مشابه أو قريب منه أو بينه وبينه مناسبة⁽⁵⁸⁾ ورغم توافر علاقتي المشابهة أو التقارب، فإن الانتقال الدلالي يحصل بطرق أهمها: «الاستعارة أي: المجاز الذي علاقته التشبيه، والمجاز المرسل وهو الذي تكون علاقته غير التشبيه كالسببية والحالية والمحلية والجزئية والكلية»⁽⁵⁹⁾. وبهذا الانتقال تصير الدلالة الحقيقية مهجورة والمجازية مشهورة.

د. تغيير مجال الاستعمال

ينشأ تغيير مجال استعمال الدلالة بالأساس عن المجاز «وهو اللفظ المتواضع على استعماله، أو المستعمل في غير ما وضع له أولاً، في الاصطلاح الذي به المخاطبة لما بينهما من التعلق»⁽⁶⁰⁾. ويفهم من التعريف أن المجاز يقوم على شرطين أساسيين: أولهما: أن الدلالة المجازية لا بد أن تكون مسبقة بوضع لغوي يمثل الدلالة الأصلية، والثاني: وجود وشائج تربط بين المعنى الحقيقي الأصل والمعنى المجازي البديل، فلو انتفى هذا الشرط الأخير لكننا أمام فوضى لغوية يحق لأي كان أن يستعمل اللفظ الذي يشتمل في المعنى الذي يريد.

المبحث الثالث: التطور الدلالي وعلم دلالة القرآن

يتناول هذا المبحث علاقة التطور الدلالي بالدراسة المصطلحية، ومكانته في علم التفسير.

(57) السيوطي، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تح. فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.1، 1418هـ (1998م) (ص. 50).

(58) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، (ص. 220).

(59) المرجع السابق، (ص. 221).

(60) الأمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، (1404هـ/1/38).

1- التطور الدلالي والدراسات المصطلحية

تعتبر المفردة القرآنية بمثابة العتبة التي يدخل منها الدارس إلى فهم مراد الله تعالى من كلامه، لذلك كانت أول ما اعتنى به العلماء درسًا وتفسيرًا وتأصيلًا، «فألفاظ القرآن هي لبّ كلام العرب وزيدته، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم»⁽⁶¹⁾. إذ لا يستطيع دارس أن يغوص على جواهر النص القرآني دون الإمام بكنه مفرداته، «فمن لم يتبين معنى الألفاظ المفردة من القرآن أغلق عليه باب التدبر، وأشكل عليه فهم الجملة، وخفي عنه نظم الآيات والسور»⁽⁶²⁾. ذلك أن الكلمة الواحدة تنتظم داخل نسق مفهومي مترابط إذا أسيء فهم دلالتها حصل التجني على تأويل النص برمته؛ إن أيةً كان أو سورةً.

وتعد الدراسة المصطلحية أنجع وسيلة يُتوسل بها لدراسة الألفاظ القرآنية دراسة واعية، تنطلق من الحمولة المعجمية للألفاظ سواء في جذرها اللغوي، أو في نموها الاصطلاحي وصولاً إلى دلالاتها المختلفة بحسب سياقات ورودها في النص القرآني، ولئن كان الشاهد البوشيخي -بوصفه أحد مؤسسي هذا العلم- يرى في كتابه «نظرات في الدراسة المصطلحية» أن الدراسة المصطلحية بكل مكوناتها تهدف إلى وصف الحالة الآنية للمصطلح المدروس قبل أي اعتبار تاريخي، فإن فريدة زمرد أضافت إلى ذلك ضرورة تكوين «رؤية تاريخية خاصة يتم توظيفها ضمن الإجراءات الخاصة للمنهج، وذلك حين نعتبر رصد التطور الدلالي للمصطلح من خلال استعمالاته المختلفة في النصوص أحد العوامل المساعدة على تشكيل بنيته المفهومية في كل أحواله الاستعمالية»⁽⁶³⁾. وهذه الرؤية التاريخية التي يتموج ضمنها اللفظ بحسب ترتيب وروده الزمني استشرع أهميتها الشاهد البوشيخي، مشددًا على أن تدبر القرآن الكريم يجب أن يسير على وفق الترتيب التاريخي للصور القرآنية.

إن الناظر في الدراسات المصطلحية التطبيقية يجد أنها تشير إلى ملمح الترتيب النزولي، رغم أن الغاية من هذه الدراسات ليست بالضرورة رصدًا لتطور الألفاظ، لكن هذا الملحظ يفيد في تبين الحمولة الدلالية للفظ، ومن أهم الدراسات التي يمكن أن نسوقها مثالاً لذلك دراسة فريدة زمرد الموسومة بـ«مفهوم التأويل في القرآن الكريم» فقد خلصت الباحثة إلى أن ورود مفهوم التأويل «في

(61) المفردات في غريب القرآن، (ص. 55).

(62) الفراهي، عبد الحميد. مفردات القرآن، تحقيق وشرح، محمد أجمل أيوب الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي، ط. 1 (2002) (95/1).

(63) فريدة زمرد، الدرس المصطلحي للقرآن الكريم بين التأصيل والتطوير. منشورات الرابطة المحمدية للعلماء. (ص. 61).

القرآن المكي أكثر منه في القرآن المدني، ولهذا كانت أمور العقيدة المتمثلة في الإيمان باليوم الآخر والكتاب أحد المتعلقات المهمة بموضوع التأويل⁽⁶⁴⁾. فقد استفادت الباحثة من مقارنة ورود المصطلح بسور الحقتين المكية والمدنية من أجل تبين دلالاته المفهومية داخل النسق القرآني.

2- التطور الدلالي وعلم التفسير

اعتنى مختلف المفسرين بتاريخ نزول القرآن، سواء أصحاب التفاسير التحليلية الجامعة أو أصحاب التفسير الموضوعي، أو أصحاب التفسير بحسب ترتيب النزول، وذلك لما يترتب على تاريخ النزول من معرفة السابق من اللاحق، ومعرفة دلالة الألفاظ في المتقدم والمتأخر، ورصد ما طرأ عليها من تغيير.

أ. التطور الدلالي في التفسير الموضوعي.

اعتبر التفسير الموضوعي ملحظ الترتيب النزولي ضرورة منهجية تقتضيها طبيعة هذا اللون من التفسير، فهو «جمع الآيات التي في موضوع واحد وترتيبها حسب النزول، مع الوقوف على أسباب النزول ودراستها دراسة منهجية موضوعية كاملة لتعطينا موضوعاً واحداً له وحدة موضوعية متكاملة متناسقة لا تباين فيها ولا اختلاف»⁽⁶⁵⁾. وعلى هذا يكون التفسير الموضوعي بحثاً في قضايا خاصة عرض لها القرآن الكريم في سورته المختلفة بغية جمع أطراف تلك القضايا من خلال لم الآيات القرآنية التي تناولت تلك القضية، وإن اختلفت عباراتها وتعددت سورها، والنظر في تطورها بتتبع سيرورة ما أنزل فيها من آيات وأحكام.

فالترتيب حسب زمن نزول السور يعد خطوة منهجية لا بد منها في التفسير الموضوعي، إذ بعد تحديد القضية المراد دراستها وجمع الآيات التي تناولتها، يجب على الدارس «ترتيب هذه الآيات حسب زمن النزول، وذلك لأن ما أنزل بمكة كان في الأعم الأغلب يتعلق بأسس عامة غير محددة الجوانب كالأمر بالإنفاق أو الزكاة أو الإحسان، بينما حددت معالم هذه التشريعات في المرحلة المدنية»⁽⁶⁶⁾. بمعنى أن معظم المفاهيم القرآنية نمت وتطورت في المرحلة المدنية، لكن لا بد من «ترتيب الآيات التي أوردت المصطلح موضوع البحث على حسب النزول إن تيسر ذلك، كأن يقال هذه آيات في سورة مكية وهذه آيات في سورة مدنية، وملاحظة تطور المصطلح والإضافات عليه في الآيات المتأخرة وملاحظة ما

(64) فريدة زمر. مفهوم التأويل في القرآن الكريم. دراسة مصطلحية، الرابطة المحمدية للعلماء، (2013). (ص. 131) 0

(65) محمد محمود حجازي. الوحدة الموضوعية في القرآن. دار الكتب الحديث، (1980م). (ص. 25).

(66) مصطفى مسلم. مباحث في التفسير الموضوعي، دمشق، دار القلم. ط. 3. (2000م)، (ص. 37).

في الآيات من نسخ»⁽⁶⁷⁾. وبالرغم من الوعي النظري بأهمية ترتيب النزول كخطوة منهجية في دراسة المصطلحات داخل هذا النمط من التفسير يلاحظ غيابها على المنحى التطبيقي، وذلك لما يعرض لترتيب النزول، وللتطور الدلالي من إشكاليات واختلافات بين الدارسين.

ب. التطور الدلالي في التفاسير المترتبة حسب النزول.

ظهر في العصر الحديث لون جديد من التفسير وُسم بالتفسير حسب ترتيب النزول، وهو تفسير اعتمد بعض مؤلفيه على الروايات التي سردت ترتيباً زمنياً لسور القرآن الكريم، فبدأوا تفاسيرهم بأول سورة نزلت، وهي سورة العلق عند الأكثرين، ثم ساروا في تفسير السور المكية وبعدها السور المدنية بدءاً بأول ما نزل بالمدينة، وهي سورة البقرة عند الأكثرين، ثم ساروا في تفسير بقية السور إلى آخر سورة حسب ترتيب النزول، وهذا النوع هو ألصق أنواع التفاسير بموضوع بحثنا، إذ يمكن في مجمله من استكناه تطور الخطاب القرآني وسيورته عبر زمن الرسالة، أما في تفصيله فإن لكل مفسر غايات وأهدافاً سنقف عندها لاحقاً.

ومن أهم النماذج التي فسرت القرآن بحسب ترتيب نزول سوره، بيان المعاني لعبد القادر ملا حويش، والتفسير الحديث لمحمد دروزة، ومعارج التفكير ودقائق التدبر لعبد الرحمن حبنكة الميداني، وفهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول، لمحمد عابد الجابري، لكن بعضها اعتنى بملحظ التطور الدلالي، وبعضها غفل عنه بالرغم من كونه جوهر هذا النوع من التفسير، وهذه شواهد على ذلك.

- التفسير الحديث⁽⁶⁸⁾

أولى محمد دروزة بالغ الاهتمام للقضايا القرآنية المختلفة، فألف سلسلة قوامها ثلاثة كتب وهي: عصر النبي ﷺ، وسيرة الرسول من القرآن، والدستور القرآني في شؤون الحياة، فهذه الكتب الثلاثة التي أظهر فيها المؤلف حكمة التنزيل ومبادئ القرآن، بأسلوب وترتيب حديثين، كانت الباعث على تأليف كتاب شامل يعرض القرآن كاملاً بعدما عرضه مفرقاً حسب موضوعاته في الكتب الثلاثة الأنفة

(67) سامر عبد الرحمن رشواني، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، دراسة نقدية، ط. 1، حلب. دار الملتقى، (2009م) (ص. 179).

(68) محمد دروزة. التفسير الحديث، القاهرة، منشورات دار إحياء الكتب العربية 1383 هـ، ودار الغرب الإسلامي.

الذكر، فكان هذا السفر هو «التفسير الحديث» المرتب على حسب نزول السور؛ وذلك كما يقول: «لأننا رأينا هذا يتسق مع المنهج الذي اعتقدنا أنه الأفضل لفهم القرآن وخدمته، إذ بذلك يمكن متابعة السيرة النبوية زمنًا بعد زمن، كما يمكن متابعة أطوار التنزيل ومراحلها بشكل أوضح وأدق، وبهذا يندمج القارئ في جو نزول القرآن، وجو ظروفه ومناسباته ومداه ومفهوماته، وتتجلى له حكمة التنزيل»⁽⁶⁹⁾. وقد أولى دروزة للمصطلحات القرآنية عناية خاصة في تفسيره، فعند أول إيراد للمصطلح القرآني يخصص له حيزًا مهمًا من الدراسة، وستمثل لذلك بلفظ الزكاة، في أول سورة ورد فيها هذا المصطلح، ﴿فَأَقْرَعُوا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (المزمل: 20) فخلافاً لعادة المفسرين الذين يكتفون بالإشارة إلى فرضية الزكاة وحكمها وعقوبة مانعها... دون الاستفهام عن ماهيتها بوصفها مفهومًا رئيسًا يرد أول مرة في سورة مكية، والحال أن الزكاة بمقاديرها وأنصبتها لم تفرض إلا بعد الهجرة إلى المدينة، ولبحث المفاهيم عند ورودها أول مرة يجمع دروزة بين نوعين من التطور الدلالي الذي حصل لتلك الألفاظ، أحدهما داخلي والآخر خارجي.

أما الخارجي فهو الذي يوافق المعنى اللغوي للمصطلح، «فكلمة زكا بمعنى نما وطلب، وقد وردت الكلمة بمعنى التطهير أو مرادفة له، وإطلاقها على الصدقات مجازي يراد به أنها مطهرة أو مُنمية للمال، ويرجح أنها كانت تستعمل في هذا المعنى قبل البعثة بدليل ورودها به في آيات مبكرة جدًا، مثل آيات سورة الأعلى في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (الأعلى: 14) غير أنها صارت علمًا على الفريضة التي فرضت على أموال الأغنياء للفقراء والمحتاجين وسبل الخير ومصالحة المسلمين العامة⁽⁷⁰⁾، وهكذا انتقلت هذه المفردة من مدلولها العام الجاهلي إلى مدلول جديد أضفاه عليها القرآن الكريم.

أما التطور الداخلي، فيظهر في الاستعمال القرآني لهذه اللفظة، إذ نجدها في الآيات المبكرة بمعناها اللغوي الذي كان متداولًا عند العرب لكون القرآن الكريم نزل بلسانهم، ثم نجدها في تنزيل متأخر عن ذلك دالة على الفريضة التي فرضها الله على المسلمين في أموالهم.

وقد ذكرت بلفظها في سور مبكرة نوعًا ما، مثل سورة الأعراف في قوله تعالى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (الأعراف: 156) وقوله عز وجل في سورة مريم: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم: 31) كما وردت في سورتي النمل ولقمان المبكرتين

(69) المرجع السابق. (ص. 9).

(70) المرجع السابق. (1/ 429).

مما يدل على أن الزكاة كانت ممارسة من قبل المسلمين الأولين، أما في القرآن المدني فقد جاءت بصيغة الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة:110) ويرجح أن هذه الآية من أبكر الآيات المدنية في بابها، حيث يسوغ القول إن هذا الركن قد ثبت بأسلوب الأمر والتشريع حالما سنح الطرف المناسب وهو الهجرة⁽⁷¹⁾، وهكذا يدرس دروزة مختلف المصطلحات المفتاحية عند أول ورود لها.

- فهم القرآن الحكيم، التفسير الواضح حسب النزول⁽⁷²⁾.

شيد الجابري مشروعه هذا في أربعة أجزاء، حمل الأول اسم «مدخل إلى القرآن الكريم، مع عنوان فرعي هو (في التعريف بالقرآن)⁽⁷³⁾، وتلا هذا الجزء كتاب من ثلاثة أجزاء، وسمه ب: «فهم القرآن الحكيم، مع عنوان فرعي هو: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول».

إن المتأمل في صنيع الجابري يجد المعيار الأساس في الترتيب هو المرويات والسيرة النبوية؛ لأنها الغاية من هذا العمل، «الذي يتوخى بناء تصور منطقي عن المسار التكويني للنص القرآني، وفي نفس الوقت أقرب إلى الواقع التاريخي، أعني لواقع السيرة النبوية»⁽⁷⁴⁾، أي: أن الترتيب حسب النزول يجلي مسار تكوّن النص القرآني في توازيه مع مسار السيرة النبوية.

لكن الجابري لم يهتم بتطور دلالة المصطلحات القرآنية، إذ تتبعته تفسيره فلم أجد اهتمامه بالمصطلحات الرئيسية عند أول ذكر لها، إلا ما ألزمه به موقف مناظرة المفسرين في معنى من المعاني، ومن أمثلة ذلك، مناقشته للمفسرين في قوله تعالى من سورة الماعون: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (الماعون: 5) فهذه الآية يرى كثير من المفسرين أنها نزلت عتاباً للمنافقين، وأن نصفها مكّي ونصفها مدني⁽⁷⁵⁾، لكن الجابري يرى أن السورة مكية نزلت كياناً واحداً، وعلى هذا الأساس فإن لفظة الصلاة هنا «يمكن أن يكون المقصود بها (...) هو الدعاء أو العبادة على العموم»⁽⁷⁶⁾ أي: أنها لم تصر بعد مصطلحاً دالاً على العبادة المعلومة التي هي ركن من أركان الإسلام.

(71) ينظر، محمد دروزة، التفسير الحديث، (1/430)

(72) الجابري، محمد عابد، صدرت الأجزاء الثلاثة، بين سنتين 2008 و2009 عن مركز دراسات الوحدة العربية.

(73) صدر سنة 2006، عن دار النشر المغربية، بالبيضاء.

(74) الجابري، محمد عابد، مدخل إلى القرآن الكريم. بيروت، مركز وحدة الدراسات العربية، (2006م). (ص.244).

(75) ينظر على سبيل المثال: التسهيل لعلوم التنزيل، (2/614).

(76) الجابري، محمد عابد، مدخل إلى القرآن الكريم. (ص.254).

خاتمة:

انتهت هذا الدراسة إلى أن العرب بمختلف مشاربهم المعرفية؛ لغوية وفقهية وأصولية قد عُنوا بدراسة الدلالة وما يدور في فلكها، ومن يتصفح كتب أصول الفقه وكتب التفسير يجد تطبيقات كثيرة لمباحث الدلالة، والأمر ذاته ينصرف إلى كتب التراث اللغوي العربي؛ إذ توجد كثيرًا من الإشارات اللسانية واللفات الدلالية، عند ابن فارس وابن جني والزمخشري والجاحظ والجرجاني وغيرهم كثير، كما توصلت هذه الدراسة إلى اختلاف العلماء في أنواع الدلالة باختلاف العلوم والمناهج التي توسل بها كل دارس، وبحسب الوظيفة التي أرادها لها، واختلافهم أيضًا في مكانة اللفظ والمعنى، كما وقفت الدراسة على بيان مفهوم التطور الدلالي، وخلصت إلى أن مكانته في الدراسات المصطلحية عظيمة، وأهميته في فهم النص القرآني كبيرة، وأن الدراسات المصطلحية، والتفاسير الحديثة لا غنى لها على ملحظ التطور الدلالي لما له من بالغ الأهمية في تدليل عقبات الفهم واستنباط الأحكام والترجيح فيما بينها.

المراجع:

1. ابن النجار، شرح الكوكب المنير (المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر) تح: محمد الزحيلي، ونزيه حماد. الرياض، مكتبة العبيكان. ط: 2. 1418هـ - 1998م.
2. ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، بيروت لبنان. دار الكتاب العربي.
3. ابن فارس، أبو الحسين. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها. تح: أحمد حسن يسبح، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى. 1418هـ/1997م.
4. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
5. ابن قتيبة، الدينوري. الشعر والشعراء، القاهرة، دار الحديث، 1423.
6. ابن منظور، محمد بن مكرم لسان العرب، بيروت، دار صادر.
7. الإسنوي، جمال الدين، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول. بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م.
8. الأصبهاني، شمس الدين، بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) تح: علي جمعة. القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. ط 1. 1409هـ - 2004م.

9. الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان داودي، بيروت، دار العلم الدار الشامية، 1412.
10. الأمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1404هـ.
11. أنيس، إبراهيم دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط.5، 1984م.
12. أولمان. ستيفن، دور الكلمة في اللغة، تعريب كمال بشر. القاهرة، دار غريب، للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م.
13. البوشيخي، الشاهد، نظرات في الهدى المنهجي في القرآن الكريم من خلال السور حسب ترتيب النزول، فاس، المغرب، مؤسسة البحوث والدراسات العلمية – مبدع.
14. الهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. كشاف تح: رفيق العجم وآخرين. مكتبة لبنان ناشرون. ط: 1-1996م.
15. الجابري، محمد عابد، مدخل إلى القرآن الكريم. بيروت، مركز وحدة الدراسات العربية، 2006م.
16. الجاحظ، أبو عثمان، البيان والتبيين، تح: فوزي عطوي، بيروت، دار صعب – ط. 1. 1968م.
17. الجاحظ، أبو عثمان، الحيوان، عبد السلام محمد هارون. لبنان/ بيروت، دار الجيل، 1416هـ - 1996م.
18. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي 1405هـ.
19. الجرجاني، عبد القاهر دلائل الإعجاز. تح: محمود محمد شاكر، القاهرة. مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية. 1410هـ/1989م.
20. جمعي، الأخضر، اللفظ والمعنى في التفكيك النقدي والبلاغي عند العرب، دمشق، منشورات كتاب اتحاد الكتاب العرب، 2001.
21. الحاج، ابن أمير، التقرير والتحرير في علم الأصول. بيروت، دار الفكر. 1996م.
22. حجازي، محمد محمود، الوحدة الموضوعية في القرآن، دار الكتب الحديث، 1980م.
23. الداية، فايز، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دمشق، دار الفكر 1996م.
24. دروزة، محمد، التفسير الحديث، القاهرة، منشورات دار إحياء الكتب العربية 1383 هـ، ودار

الغرب الإسلامي – دمشق.

25. درويش، محمد الطاهر، في النقد الأدبي عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري. مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1979م.
26. الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، (د.ت).
27. رشواني، سامر عبد الرحمن، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، دراسة نقدية، ط. 1. حلب. دار الملتقى، 2009م.
28. رمضان، عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة. القاهرة، مكتبة الخانجي، 1995.
29. الزركشي، بدر الدين، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: محمد تامر، بيروت، دار الكتب العلمية 1421هـ - 2000م.
30. الزمخشري، جار الله، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية.
31. زمرد، فريدة، مفهوم التأويل في القرآن الكريم، دراسة مصطلحية، الرابطة المحمدية للعلماء، 2013.
32. زمرد، فريدة، الدرس المصطلحي للقرآن الكريم بين التأصيل والتطوير، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء.
33. السبكي، علي بن عبد الكافي، الإيهاج في شرح المنهاج، تح: جماعة من العلماء، بيروت، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى، 1404هـ.
34. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط. 1، 1418هـ 1998م.
35. الشتيوي، الجبلاني، التغير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني، بيروت، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، 2011م.
36. الشنقيطي، محمد الأمين مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
37. الشنقيطي، محمد الأمين، مذكرة آداب البحث والمناظرة، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
38. العسكري، أبو هلال، الصناعتين في الكتابة والشعر: تح: مفيد قميحة، بيروت لبنان، دار

- الكتب العلمية الطبعة الأولى، 1401هـ/1981م.
39. العطار، أبو السعادات، حاشية العطار على شرح الخبصي، بيروت، دار إحياء الكتب العربية.
40. الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في المنطق، تح: أحمد شمس الدين، ط. 4. دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
41. الغزالي، أبو حامد، المستقصى في علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى، 1413م.
42. الفاخوري، عادل، علم الدلالة عند العرب - دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة - بيروت دار الطليعة، 1985.
43. الفراهي، عبد الحميد، مفردات القرآن، تحقيق وشرح، محمد أجمل أيوب الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي، ط. 1. 2002.
44. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة. بيروت ط: 6 - 1998م.
45. قدامة، بن جعفر، نقد الشعر. قسطنطينية مطبعة الجوائب، الطبعة: الأولى، 1302.
46. القرافي، شهاب الدين، نفائس الأصول في شرح المحصول، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط. 1. 1416هـ.
47. القرطاجني، حازم منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، (د.م. د.ت).
48. الكلبي، ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبطه وصححه وخرج آياته، محمد سالم هاشم، بيروت - دار الكتب العلمية.
49. المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، بيروت - دار الفكر. ط. 5. 1972م.
50. المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، 1986.
51. مسلم، مصطفى، مباحث في التفسير الموضوعي، دمشق، دار القلم 2000م، ط. 3.
52. المظفر، محمد رضا، المنطق. ط. 1 دار التعارف للمطبوعات، 2006.
53. منقور، عبد الجليل، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب - 2001.

Arabic reference

1. Ibn al-Najjār, sharḥ al-Kawkab al-munīr (al-musammá bi-Mukhtaṣar al-Taḥrīr aw al-Mukhtabar al-mubtakar sharḥ al-Mukhtaṣar) Ed: Muḥammad al-Zuḥaylī, wa-Nazīh Ḥammād. al-Riyāḍ, Maktabat al-‘Ubaykān. St: 2. 1418.
2. Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ, al-Khaṣā’is, Ed: Muḥammad ‘Alī al-Najjār, Bayrūt Lubnān. Dār al-Kitāb al-‘Arabī.
3. Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn. al-Ṣāḥibī fī fiqh al-lughah al-‘Arabīyah wa-masā’iluhā wa-sunan al-‘Arab fī kalāmihā. Ed: Aḥmad Ḥasan ysbḥ, Bayrūt Lubnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah St1. 1418h.
4. Ibn Fāris, Aḥmad, Mu‘jam Maqāyīs al-lughah, Ed: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Bayrūt, Dār al-Fikr, 1399.
5. Ibn Qutaybah, al-Dīnawārī. al-shi‘r wa-al-shu‘arā’, al-Qāhirah, Dār al-ḥadīth, 1423.
6. Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram Lisān al-‘Arab, Bayrūt, Dār Ṣādir.
7. Al-Isnawī, Jamāl al-Dīn, nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl. Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1999.
8. Al-Aṣbahānī, Shams al-Dīn, bayān al-Mukhtaṣar (sharḥ Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājjib) Ed: ‘Alī Jum‘ah. al-Qāhirah, Dār al-Salām lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘. St: 1. 1409
9. Al-Aṣfahānī, al-Rāghib, al-Mufradāt fī Gharīb al-Qur‘ān, Ed: Ṣafwān ‘Adnān Dāwūdī, Bayrūt, Dār al-‘Ilm al-Dār al-Shāmīyah, 1412.
10. Al-Āmidī, ‘Alī ibn Muḥammad, al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām, Ed: Sayyid al-Jumaylī, Bayrūt, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, St1, 1404.
11. ØAnīs, Ibrāhīm Dalālat al-alfāz, Maktabat al-Anjlū al-Miṣrīyah, St 5, 1984.
12. Awlmān. Stephen, Dawr al-Kalimah fī al-lughah, Ed: Kamāl Bishr. al-Qāhirah, Dār

- Gharīb, lil-Ṭibā‘ah wālnshrwāltwzy‘, 1997.
13. Al-Būshaykhī, al-Shāhid, Naẓarāt fī al-Hudá al-Minhājī fī al-Qur‘ān al-Karīm min khilāl al-suwar Ḥasab tartīb al-nuzūl, Fās, al-Maghrib, Mu‘assasat al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-‘Ilmiyah – Mubdi‘.
 14. Al-Tahānawī, Muḥammad ibn ‘Alī, Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-‘Ulūm. Kashshāf Ed: Rafīq al-‘Ajam wa-ākharūn. Maktabat Lubnān Nāshirūn. St: 1-1996.
 15. Al-Jābirī, Muḥammad ‘Ābid, madkhal ilá al-Qur‘ān al-Karīm. Bayrūt, Markaz Waḥdat al-Dirāsāt al-‘Arabīyah, 2006.
 16. Al-Jāḥiẓ, Abū ‘Uthmān, al-Bayān wa-al-tabyīn, Ed: Fawzi ‘Aṭawī, Bayrūt, Dār Ṣa‘b – St 1. 1968.
 17. Al-Jāḥiẓ, Abū ‘Uthmān, al-ḥayawān, ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Lubnān / Bayrūt, Dār al-Jīl, 1416.
 18. Al-Jurjānī, ‘Alī ibn Muḥammad, al-ṣyfyāt, Ed: Ibrāhīm al-Abyārī, Bayrūt, Dār al-Kitāb al-‘Arabī 1405.
 19. Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir Dalā’il al-i‘jāz. Ed: Maḥmūd Muḥammad Shākīr, al-Qāhīrah. Maktabat al-Khānjī, St 2. 1410.
 20. Jam‘ī, al-Akhḍar, al-lafẓ wa-al-ma‘nā fī al-tafkīr al-naqdi wa-al-balāghī ‘inda al-‘Arab, Dimashq, Manshūrāt Kitāb Ittiḥād al-Kitāb al-‘Arab, 2001.
 21. Al-Ḥājj, Ibn Amīr, al-taqrīr wa-al-taḥrīr fī ‘ilm al-uṣūl. Bayrūt, Dār al-Fikr. 1996.
 22. Ḥijāzī, Muḥammad Maḥmūd, al-Waḥdah al-mawḍū‘īyah fī al-Qur‘ān, Dār al-Kutub al-ḥadīth, 1980.
 23. Al-Dāyah, Fāyīz, ‘ilm al-dalālah al-‘Arabī al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq, Dimashq, Dār al-fkr 1996.
 24. Darwazah, Muḥammad, al-tafsīr al-ḥadīth, al-Qāhīrah, Manshūrāt Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah 1383 H, wa-Dār al-Gharb al-Islāmī – Dimashq.

25. Darwīsh, Muḥammad al-Ṭāhir, fī al-naqd al-Adabī ‘inda al-‘Arab ilā nihāyat al-qarn al-thālith al-Hijrī. Mu’assasat al-Ma‘ārif lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1979.
26. Al-Dhahabī, Shams al-Dīn, Siyar A‘lām al-nubalā’, Ed: Shu‘ayb al-‘Arabi, Mu’assasat al-Risālah, (D t).
27. Rashwānī, Sāmīr ‘Abd al-Raḥmān, Manhaj al-tafsīr al-mawḍū‘ī lil-Qur’ān al-Karīm, dirāsah naqdīyah, St 1. Ḥalab. Dār al-Multaqá, 2009.
28. Ramaḍān, ‘Abd al-Tawwāb. Buḥūth wa-maqālāt fī al-lughah. al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1995.
29. Al-Zarkashī, Badr al-Dīn, al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh, Ed: Muḥammad Tāmir, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah 1421.
30. Al-Zamakhsharī, Jār Allāh, Asās al-balāghah, Ed: Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah.
31. Zumurrud, Farīdah, Mafhūm al-ta’wīl fī al-Qur’ān al-Karīm, dirāsah muṣṭalaḥīyah, al-Rābiṭah al-Muḥammadiyah lil-‘Ulamā’, 2013.
32. Zumurrud, Farīdah, al-dars al-muṣṭalaḥī lil-Qur’ān al-Karīm bayna al-ta’ṣīl wa-al-Taṭwīr, Manshūrāt al-Rābiṭah al-Muḥammadiyah lil-‘Ulamā’.
33. Al-Subkī, ‘Alī ibn ‘Abd al-Kāfī, al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj, ṭh : Jamā‘at min al-‘ulamā’, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah – St1, 1404.
34. Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, al-Muz’hir fī ‘ulūm al-lughah wa-anwā‘hā, ṭh : Fu‘ād ‘Alī Manṣūr, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, St: 1, 1418.
35. Al-Shutaywī, al-Jilānī, al-taghayyur al-dalālī wa-atharuhu fī fahm al-naṣṣ al-Qur’ānī, Bayrūt, Maktabat Ḥusayn al-‘Aṣrīyah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, St: 1, 2011.
36. Al-Shinqīṭī, Muḥammad al-Amīn Mudhakkirah uṣūl al-fiqh ‘alā Rawḍat al-nāzīr, Dār ‘Ālam al-Fawā’id lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.

37. Al-Shinqīṭī, Muḥammad al-Amīn, Mudhakkirah ādāb al-Baḥth wa-al-munāzarah, al-Qāhirah, Maktabat Ibn Taymīyah.
38. Al-‘Askarī, Abū Hilāl, al-ṣinā‘ atayn fi al-kitābah wa-al-shi‘r : Ed: Mufīd Qumayḥah, Bayrūt Lubnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah St1, 1401.
39. Al-‘Aṭṭār, Abū al-Sa‘ādāt, Ḥāshiyat al-‘Aṭṭār ‘alā sharḥ alkhbysy, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah.
40. Al-Ghazālī, Abū Ḥāmid, Mi‘yār al-‘Ilm fi al-mantiq, Ed: Aḥmad Shams al-Dīn, St 4. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt, 1983.
41. Al-Ghazālī, Abū Ḥāmid, al-Mustaṣfā fi ‘ilm al-uṣūl, Ed: Muḥammad ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfi, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah – St1, 1413.
42. Al-Fākhūrī, ‘Ādil, ‘ilm al-dalālah ‘inda al-‘Arab-dirāsah muqāranah ma‘a al-sīmiyā’ al-ḥadīthah-Bayrūt Dār al-Ṭalī‘ah, 1985.
43. Al-Farāhī, ‘Abd al-Ḥamīd, mufradāt al-Qur‘ān, Ed, Muḥammad Ajmal Ayyūb al-iṣlāḥī, Dār al-Gharb al-Islāmī, St 1. 2002.
44. Al-Fayrūz Ābādī, al-Qāmūs al-muḥīṭ, Mu‘assasat al-Risālah. Bayrūt St: 6 -1998.
45. Qudāmah, ibn Ja‘far, Naqd al-shi‘r. Quṣṭanṭīniyah Maṭba‘at al-Jawā‘ib, St1, 1302.
46. Al-Qarāfi, Shihāb al-Dīn, Nafā‘is al-uṣūl fi sharḥ al-Maḥṣūl, Ed: ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd, wa-‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ, Maktabat Nizār Muṣṭafā al-Bāz, St1. 1416.
47. Al-Qarṭājannī, Ḥāzim Minhāj al-bulaghā’ wa-sirāj al-Udabā’, Ed: Muḥammad al-Ḥabīb ibn al-Khūjah, (D. M. D. t).
48. Al-Kalbī, Ibn Juzayy, al-Tas’hīl li-‘Ulūm al-tanzīl, Ed:, Muḥammad Sālim Hāshim, Bayrūt-Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah.
49. Al-Mubārak, Muḥammad, fiqh al-lughah wa-khaṣā’iṣ al-‘Arabīyah, dirāsah taḥlīliyah muqāranah Ilklmh al-‘Arabīyah wa-‘arḍ li-manhaj al-‘Arabīyah al-aṣīl fi al-tajdid

- wa-al-tawlid, Bayrūt-Dār al-Fikr. St5. 1972.
50. Al-Masaddī, ‘Abd al-Salām, al-tafkīr al-lisānī fī al-Ḥaḍārah al-‘Arabīyah, al-Dār al-‘Arabīyah lil-Kitāb, al-Ṭab‘ah al-thānīyah, 1986.
51. Muslim, Muṣṭafá, Mabāḥith fī al-tafsīr al-mawḍū‘ī, Dimashq, Dār al-Qalam 2000M, St: 3.
52. Al-Muzaffar, Muḥammad Riḍā, al-manṭiq. St: 1 Dār al-Ta‘āraf lil-Maṭbū‘āt, 2006.
53. Manqūr, ‘Abd al-Jalīl, ‘ilm al-dalālah : uṣūlahu wa-mabāḥithuh fī al-Turāth al-‘Arabī, Dimashq, Ittiḥād al-Kitāb al-‘Arab – 2001.